

أَطْوَارُ التَّمَثِيلِ الدَّلَالِيِّ لِأَصُولِي مَدْرَسَةِ النَّجَفِ

**Metamorphoses of the Semantic
Existence in the Circumstance
Theory of the Al-Najaf School
Traditionists**

م.د. مَيْثَمُ رَشِيدُ حَمِيد

جامعة كربلاء . كلية العلوم الاسلامية
قسم اللغة العربية

Lecturer. Dr. Maytham R. Hameed

Department of Arabic
College of Islamic Sceinces
Karbala University
al_ftuni@yahoo.com

خضع البحث لبرنامج الاستلال العلمي

Turnitin - passed research

ملخص البحث

أضع في هذا البحث القسم الثاني من الدراسة الموسومة بـ «القواعد التمثيلية في نظرية الوضع عند الأصوليين»^(١)، التي عالجت نظرية التمثيل الدلالي وصلته بعمل الأصوليين. وتعالج هذه الورقة البحثية هنا الموسومة بـ «أطوار التمثيل الدلالي عند أصوليي مدرسة النجف» التطورات الحاصلة في نظرية الوضع، بدءاً من نظرية (العراقي) وصلتها بعلم الدلالة المعاصر. وفي المرحلة الثانية تكشف هذه الورقة عن صلة نظرية الاعتبار عند الاصفهاني بعلم العلامة، ونظام التأسيس للمعنى اللغوي. ودرست في المرحلة الأخيرة نظرية السيد الخوئي في التواصل، وصلتها بنظرية هابرماس، من جهة، ونظرية كرايس من جهة أخرى.

وقد خلص البحث إلى أن هذه الأطوار هي أطوار أربعة، انتهت عند نظرية السيد الشهيد (محمد باقر الصدر)، وهي ما أطلق عليها مصطلح (القرن الأكيد) واعتذر البحث عن الخوض فيها لأسباب ذكرت في خاتمة البحث. ومن الله التوفيق.

ABSTRACT

In the current study do I broach the second section of Existence Rudiments in the Circumstance Theory of the Traditionists tackling such a locus; it gives focus upon the metamorphoses of the semantic existence in the circumstance theory of the Al-Najaf school traditionists, the acts of development from the "Iraqi theory" and its nexus with the contemporary semantics.

In the second it exposes the nexus between The Presupposition Theory of Al-Asfahani, semantics and foundation system of the linguistic meaning. Yet the last section studies the theory of communication of Seid. Al-Sistani and its nexus with Habarmass theory on the one hand and Cress theory on the other hand. Ultimately the study concludes that these metamorphoses are four terminating at the theory of the martyr Mohammed Baqir Al-Sadre as it is called the "the Certain Century" the meant paper never digs deeper in for reasons mentioned in the conclusion, no success but from Him.

أطوار التمثيل في مدرسة النجف

الطور الأول

وهو ما يعرف «بالوضع من طريق استعمال اللفظ في المعنى»^(٢) وفيه يجعل الواضع في استعماله هذا إيجاداً للوضع؛ «فتام العلاقة والارتباط بين اللفظ والمعنى كانت حاصلة بالجعل، وبوضع الواضع، بعد أن لم تكن بينهما علاقة وارتباط أصلاً»^(٣).

وكان رأي المحقق العراقي يضع بداية واضحة لتمثيل تلازم الدال والمدلول، فالملازمة لم تكن موجودة قبل وضع الواضع لها، وهذا الرأي مثل «أسلوباً ثالثاً في التعبير عن الوضع، غير النص، وكثرة الاستعمال»^(٤). وما يفهم هنا من المحقق العراقي؛ أنه يذهب إلى أن تمثيل الدال للمعنى، لا يمكن أن يتم إلا مرة واحدة وحسب، وأن هدف الملازمة أن تحقق ارتباطاً واحداً في موضع الكلام، وحيث لا يمكن ضبط ذلك في الوجود الحقيقي، لجأ إلى الوجود الذهني، ومن خلال قواعد افتراضها، أو مراحل يمر بها الدال التصوري، وهي على النحو الآتي:

المرحلة الأولى: وهي مرحلة الترجيح الذهني للصلة بين الدال والمدلول «فانسباق اللفظ إلى الذهن من بين الألفاظ عند إرادة الوضع، ولو من جهة اقتضاء استعداد الوجود في عالم الذهن... وما هو الموجب لتخصيص لفظ من بين الألفاظ، لمعنى من المعاني، إنما هو قضية تقارنها للوجود في عالم الذهن، ومن المعلوم أنه في ذلك لا يحتاج في تخصيص أحدهما بالآخر إلى جهة مناسبة ذاتية بينهما»^(٥).

المرحلة الثانية: وهي مرحلة انتقال الرابط والملازمة إلى الخارج «فقبل وجود طرفيها خارجاً لا يكون صقعها إلا الذهن، ولكن بعد وجود طرفيها تبعاً لهما تصير الملازمة بينهما أيضاً خارجية؛ فكلما وجد اللفظ في الخارج تتحقق العلة والارتباط بينه وبين المعنى، ويكون في خارجيتها كون الخارج ظرفاً لمنشأ انتزاعها»^(٦). وإذا فهمنا أن الأمر الانتزاعي «هو حيثية وجودية لما كان له مطابق في الخارج»^(٧)، وأن «الانتزاع هو عنوانات استنبطها الذهن من ملاحظة نحو العلاقة بين شيئين»^(٨)، فإن ما يتحقق من واقعية التلازم بين الدال والمدلول، لا تتم إلا بعد تمثيل الدال أطراف هذه العلاقة، وهذا التمثيل يشمل كل ما يمكن استنباطه تحت مظلة الواقع.

وفي هذه المرحلة لا يكون الواقع الخارجي سبباً مباشراً للعلاقة، فهي واقعة تحت مسمى الاستعداد، أو هكذا يمكن أن يفهم وضع الدال والمدلول من قول المحقق العراقي: «من المستحيل جعل العلة والارتباط بين الأمرين اللذين لا علاقة بينهما بحيث تكون تلك العلة مجموعاً ابتدائياً للجاعل تكويناً بدون جعل طرفيها أو تغيير وضع فيهما»^(٩). فدخل الواضع على الاستعداد القائم بين الدال والمدلول، هو من يخلق أو يغير الوضع فيهما. والواضع على هذا النحو ينقل فهمه وإرادته القائمة على هذه العلاقة، بالضبط كما ينقل العلاقة من مستواها الذهني إلى الخارجي، فالدال يبلغ مرحلة وسطى بفعل الواضع، فهو لا يتحدد بالإضافات الخارجية «التي توجب إحداث هيئة خارجية، كهئية السرسرية الحاصلة من ضم الأخشاب بعضها ببعض على كيفية خاصة، كالفوقية والتحتية والتقابل، ونحوها من الإضافات والهيئات القائمة بالأمور الخارجية التي كان الخارج ظرفاً لنفسها، وكذلك لا يُحدد الدال بالاعتباريات التي لا يكون صقعها إلا الذهن كما في النسب بين الأجزاء التحليلية في المركبات العقلية في مثل: الإنسان والحيوان الناطق»^(١٠)، فلا وضع لا في الصورة الأولى ولا في الثانية والسبب هو فقدان إرادة الواضع

على العمل ضمن شرط استعداد الدال للدخول في علاقة أكبر، وبإمكانية الفهم والتغيير، وهي الشروط اللازمة للوضع.

في هذا المستوى تميزت نظرية المحقق العراقي بما عرف بالأسلوب الثالث في التعبير عن الوضع، «غير النص، وكثرة الاستعمال، وهو الوضع من قبل واضع معين من طريق استعماله اللفظ في المعنى، ويجعل في استعماله هذا إيجاداً للوضع»^(١١) وقد اختلفت الآراء في هذا الموضع، فمن الباحثين من يرى أن رأيه هنا قارب رأي السيد الخوئي، وهو الطور الثالث في هذه المدرسة فالقول بأن الاستعمال هو إيجاد للوضع مبني على رأي «من يقول إن الوضع من نوع التعهد والالتزام، والاستعمال والتنصيب من مبرزاته»^(١٢). وهذا على رأي هذا الباحث «خلاف ما اختاره في تحديد الوضع حيث اعتبر استعمال اللفظ في المعنى مع القرينة من محققاته لا من مبرزاته»^(١٣). ويندفع هذا الإشكال بمجرد تصور أن مرحلة الفهم هنا غير مبنية لذاتها، وإنما هي واقعة لتحديد قدرة المتكلم على كشف مقدار استعداد الدال للدخول في علاقة تلازم مع المعنى، ومن ثم مراقبة ما يحدث لهذه العلاقة في أثناء تصادمها مع الواقع الخارجي؛ فاستعمال اللفظ في المعنى عند المحقق العراقي من محققاته لا من مبرزاته. والدليل على ذلك أن وجود العلاقة بين الدال والمدلول في الذهن، لا يمنع من أن ينال العقل خارجيتها؛ «فصقها قبل وجود اللفظ في الخارج وإن لا يكن إلا الذهن، إلا أنها بنحو ينال العقل خارجيتها عند وجود طرفيها تبعاً لها بنحو القضية الحقيقية، بأنه لو وجد اللفظ وجدت العلاقة والارتباط بينه وبين المعنى؛ نظير الملازمات كالملازمة بين النار والحرارة»^(١٤). فالملاحظ أن طور وجود العلاقة يختلف بين الذهن والعالم الخارجي، ولكن متحققاته ثابتة، هذا من ناحية، ومن ناحية أخرى، يعدّ وجود العلاقة الخارجية مظهراً من مظاهر الاستعمال.

في هذه المرحلة يكون الدال عبارة عن مقدار ما يظهر منه في الخارج، فالتلازم بينه وبين المعنى حين يظهر على نحو طرفين، تكون العلاقة قد بلغت مرحلة العالم الخارجي «فكلما وجد اللفظ في الخارج تتحقق العلة والارتباط بينه وبين المعنى»^(١٥) فهو يدرك الخارج متزامناً مع تحقق ربط المعنى، ويجعل من هذا العالم ظرفاً ومحددًا لمنشأ انتزاع التلازم.

افترضت هذه المرحلة أن التلازم الدلالي هو إضافة وليس من طبيعة الدال اللغوي، «وهذه الإضافة مما لها واقعية في نفسها، وأنها لا تكون من سنخ الاعتباريات المحضة... ولا من سنخ الإضافات الخارجية الموجبة لإحداث هيئة في الخارج. بل وإنما هي متوسطة بين هاتين، فلها واقعية يعتبرها العقل عن منشأ صحيح خارجي»^(١٦). وما يفهم من ذلك أن الدال اللغوي ليس هو الأثر المباشر لعملية التمثيل، ليعاد تمثيله، وإنما أمر التمثيل محصور بالترابط الحاصل من قبل الواضع أو المتكلم. وأن انفصال التصورات وتجريدها في الذهن لا ينشأ على نحو المفردات أو الدوال اللغوية، فهي لا تحقق استقلالاً ذهنياً، بل الأمر يكمن في أن نشأة التصورات عن المحيط الخارجي، لا تحقق دخولاً مباشراً إلى عالم الذهن، ما لم تمر بالإضافة الوسطى، وهي التلازم المجمعول من قبل المتكلم بين الدال والمدلول. والحال نفسه ينطبق على قاعدة تجسيد التصورات والاعتباريات، فهي كذلك يعاد تمثيلها، بإعادة تمثيل الملازمة بين الدال والمدلول.

المرحلة الثالثة: وهي مرحلة إطلاق تسمية (الإضافة النحوية) على التلازم الحاصل بين الدال والمدلول؛ فمن دون المستوى النحوي لا يمكن إطلاق نظرية وضعية، لدلالة اللفظ على المعنى، يقول في هذا الشأن: «يكفي في تحقق الإضافة النحوية أدنى ملازمة فتحصل بمجرد الجعل كما في قولك المال لزيد، والغلام

لعمرو، والجلّ للفرس؛ فتتحقق بينهما تلك الإضافة والاختصاص، بل ربما تتحقق بمجرد نسبة شيء إلى شيء من دون نشأ خارجي لذلك، كما في اعتبارك غولاً ونسبة أنياب إليه، غايته أنه من جهة عدم وجود منشأ صحيح خارجي له، لا يكون من الاعتباريات الصحيحة القابلة لإضافتها إلى الخارج»^(١٧).

تعدّ هذه المرحلة من التفكير في ربط الدال بالمدلول هي غاية النظرية؛ فهي ترى أن ليس الحدس اللغوي عند المتكلم هو الذي يضع الرابط المعنوي بين الدال والمدلول، وإنما الربط النحوي المضاف عن وعي تام من قبل المتكلم. وهذا من شأنه أن يعيد فكرة التصور أو التمثيل التي ترافق ظهور الدوال المفردة، فبعد أن تم استبعاد انفصال التصور عن بنية المركب اللغوي، بات التمثيل مرتبطاً بحكم من الأحكام النحوية، ولم يعد تصوراً عاماً يتساوى به كل من يصدر صوتاً مع المتكلم الفعلي. وبناءً على هذه النتيجة، صار التمثيل الدلالي يبنى على حكم من الأحكام البارزة في التركيب اللغوي، ويصحح فكرة التصور نفسها التي جعلت من الذهن آلة انطباع عام عن العالم.

وخلصت نظرية المحقق العراقي إلى أمرين: الأول: لا يمكن تقديم نظرية وضعية في الدلالة، من دون وجود بنية تركيبية تهيمن على حركة الدال المعرفية بين التصور والعالم الخارجي، وحينها يكون التمثيل حلقة وصل بينهما. والثاني: هو أن التمثيل لا يمكن حده بأنه شيء يحل محل شيء آخر، وإنما هو طور معرفي منتقل من استعداد الدال للدخول في علاقة تلازم، إلى فهم المنشئ لتصوره، وصولاً إلى إحداث حقيقة لغوية بينهما تأتلف مع جملة من التغيرات التي يفتقر إليها ظرف الاستعمال.

الطور الثاني: مجال التمثيل بالاعتبار

يرى المحقق الأصفهاني أن المعنى ماهية غير مرتبطة بالواقع، وأنها لا نبتكر في الوضع مقولات لغوية، ولا نخضع في عملية الفهم إلى مثل ذلك؛ فاستدعى هذا التفكير أن يتجاوز المعنى المقولي، إلى الأمر الاعتباري، يقول: «لاريب في ارتباط اللفظ بالمعنى واختصاصه به، وإنما الإشكال في حقيقة هذا الاختصاص والارتباط، وأنه معنى مقولي، أو أمر اعتباري»^(١٨). وما يظهر من هذا التقسيم، هو إدراج الاعتبار مهيماً على ظرف إنتاج المعنى، وفيه اعتراض شديد على فكرة أن تقابل اللغة حدود العالم الخارجي وتتأثر بمقتنياتها؛ فمجالها المعرفي يقع في مستوى أعلى يوافق فكرة النظام المهيمن الذي يخلق المعنى، ويتصدر ما يجعل الاستعمال من مبرزات المعنى لا من محققاته.

والأمور الاعتبارية: هي التي «يعتبرها ويفرضها العقلاء في عالم الفرض والاعتبار مثل الملكية؛ فإنها علاقة بين الإنسان وما يملكه، وهذه العلاقة ليس لها وجود خارجي، وإنما هي موجودة في ظرف الاعتبار؛ فلذلك يقال الملكية أمر اعتباري»^(١٩). وعلى عكس ذلك جاءت المقولات؛ فهي «أمور واقعية لا تختلف باختلاف الأنظار، ولا تتفاوت بتفاوت الاعتبار، ومع أنه لا يرتاب أحد في أن طائفة يرون الارتباط بين لفظ خاص ومعنى مخصوص، ولا يرون بينهما طائفة أخرى، بل يرونه بين لفظ آخر وذلك المعنى»^(٢٠).

وعلى هذا لا يساير الوضع اللغوي مجموع التصورات الحاصلة من ارتباط واختصاص اللفظ بالمعنى، فلا تكون «صيغة (وضعت) منشأً للنتزاع»^(٢١). وهذا يعني أن اللفظ حل محل المعنى، وتحول إلى دال عليه «وما لم ينضم إلى اللفظ... لا يعقل الحكم بوجود الاختصاص فيه وقيامه عيناً به قيام العرض بموضوعه»^(٢٢).

وفكرة القيام مقام تعني تحولاً جذرياً في مستوى تمثيل الدال للمعنى، فعلى العكس من بنية التصورات التي وظّفها الدال عند العراقي، يختزل الدال في مبدأ الاعتبار هذه التصورات، بوصف الدال علامة على المعنى. بل ويحقق نقلة معرفية لما سمي فيما بعد بـ stand for بدلاً مما اصطلح عليه بـ representation، فالمصطلح الأخير يوافق رؤية المحقق العراقي، وأما الأول فهو من مبتكرات المحقق الأصفهاني، وهو موافق تماماً لما وضعته النظرية الإشارية واستقرت عليه في نهايات القرن العشرين، «فالأسماء ترمز إلى أو تحل محل stand-for الأشياء. بدلاً من قولنا إنها تمثلها أو تصورها»^(٢٣).

ومع جعل الاعتبار مبدأ معرفياً مغايراً للتصور، فلا نجد في اصطلاح الأصوليين من يقول دلالة اعتبارية، كما يقول دلالة تصورية، ولا نجد في الاصطلاح (أمر تصوري)، بل (أمر اعتباري)، ويمكن للفقهاء أن يتحدث عن (عالم الاعتبار)، ولا يصح عنده (عالم للتصور). وخلاصة ما ميز الاعتبار هو أنه «الحكم والتقنين فهذا يقتضي لزوم تصور الموضوع وتصور الحكم وتصور النسبة بينهما، وتصور الفائدة المترتبة على النسبة ثم الإذعان والتصديق بتلك الفائدة، وحينئذ ينشأ الحكم والاعتبار»^(٢٤). ونتيجة لذلك يمكن القول: إن الأصفهاني يرى أن مبدأ تحريك العلامة اعتباري وليس تصورياً، وأن الدال يقوم مقام، وليست غايته كشف التصورات، أو بما عرف من التمثيل. وخلاصة ذلك في أنّ «الموضوع والموضوع له طبيعي اللفظ والمعنى، دون الوجود منهما، فإن طبيعي لفظ الماء موضوع لطبيعي ذلك الجسم السيّال، وهذا الارتباط ثابت حقيقة، ولو لم يتلفظ بلفظ الماء، ولم يوجد مفهومه في ذهن أحد»^(٢٥). وما يعزز فكرة أن العلامة ليست بنية تصورية قائمة بذاتها، هو «أن الشارع أو العرف أو طائفة خاصة يعدّون المعنى لشيء أو لشخص؛ لمصلحة دعّتهم إلى ذلك... أما نفس الاعتبار فهو أمر واقعي قائم بالمعتبر، وأما

المعنى المعبر فهو على حد مفهوميته وطبيعته، ولم يوجد في الخارج، وإنما وجد بمعنى صيرورته طرفاً لاعتبار المعبر، فينسب إليه الوجود^(٢٦). ومن الواضح أن الدوال التي تقوم مقام المعنى تنسب للمعبر وجوداً جديداً، «فاعتبار كل معبر قائم به بالمباشرة، لا بالتسبيب... فتخصيص الواضع ليس إلا اعتباره الارتباط والاختصاص بين لفظ خاص ومعنى خاص»^(٢٧). وهذا النوع من تمثيل المعنى ارتبط ببنية العلامة القائمة على «اتحاد حيثية دلالة اللفظ على معناه، وكونه بحيث ينتقل من سماعه إلى معناه»^(٢٨). وهذا ينطبق على سائر الدوال، ويؤدي إلى نتيجة أخيرة مفادها: «أن الاختصاص والارتباط من لوازم الوضع، لا عينه»^(٢٩).

الطور الثالث: التعهد والالتزام النفسي

تمت الإشارة في القسم الأول من البحث، إلى أن البحث الأصولي في نظرية المواضعة، أخرج نمطاً جديداً من التمثيل الدلالي. وشمل هذا التجديد النظر في قصدية المواضعة التي اتفق عليها الأصوليون قديماً وحديثاً، إلا من ثلة بسيطة؛ فأبدلها السيد الخوئي، بأن جعل قصدية التمثيل قائمة في إرادة التفهيم. ونوهنا سابقاً إلى أن محاولته لم تلق آذاناً صاغية، واختلط الأمر على طلبته؛ ففندوا رأي أستاذهم، أو التمسوا له عذراً. وأُعزِّزُ موقفهم هنا بمثال من التمس له عذراً، بعد أن ذكرت فيما مضى اعتراضاتهم عليه. وقبل ذلك أكرر خلاصة رأيه التي ذكرت سابقاً، في موضع رده على نظرية المحقق العراقي والاصفهاني، وهي على النحو الآتي:

إن حقيقة الوضع سواء في وضع المفردات أو وضع الجمل هي (التعهد والالتزام النفساني) أي إن المتكلم في أية لغة من اللغات يتعهد ويلتزم أنه إذا أراد تفهيم معنى خاص أن يتكلم بلفظ مخصوص لإيصال ذلك المعنى إلى السامع،

فاللفظ مُفهم ودال وإرادة المعنى مفهوم ومدلول»^(٣٠). ويقول السيد الخوئي في محور رده على سابقه، أي على قصدية المواضعة^(٣١) «إن ارتباط اللفظ بالمعنى ليس من الأمور الواقعية ولا من الأمور الاعتبارية وليس هو من حقيقة الوضع في شيء. بل هو من شؤون الوضع وتوابعه، ومن الأمور المنتزعة منه».

وأما عن ما قيل فيها على سبيل التأويل وإدخالها في مسار النظريات التقليدية، ما نصّت عليه محاضرات السيد كمال الحيدري. فقد اقتطع فقرة وردت في سياق عرض النظرية وركّز عليها. يقول السيد الخوئي فيما كتب عنه: إن حقيقة الوضع ليس إلا عبارة عن التعهد والالتزام النفساني. هذا من ناحية. ومن ناحية أخرى: يرشد إلى ذلك: الغرض الباعث على الوضع، بل الرجوع إلى الوجدان والتأمل فيه أقوى شاهد عليه»^(٣٢). وأما عن السيد الحيدري، فقد نصّت محاضراته على الآتي: (ومن ناحية أخرى يرشد إلى ذلك) يرشد إلى ماذا؟ إلى نظرية التعهد (الغرض الباعث على الوضع)^(٣٣). ووضح في هذا النص، أن السيد الحيدري جعل التعهد هو الغرض الباعث على الوضع، وليس حقيقة الوضع، كما أراد له السيد الخوئي.

وعلى أية حال فإن السيد الخوئي عرض لقضيتين وعدّل مسارهما عما ألفه الفكر العربي، الأولى في القصدية، والثانية في نظرية الفهم. وما أسماه الغرض الباعث كان يختصر به المجالين النظريين، «وبيان ذلك: أنّ الإنسان بما هو مدني بالطبع يحتاج في تنظيم حياته -المادية والمعنوية- إلى آلات يبرز بها مقاصده، وأغراضه، ويتفاهم بها وقت الحاجة، ولما لم يمكن أن تكون تلك الآلة الإشارة أو نحوها لعدم وفائها بالمحسوسات فضلاً عن المعقولات فلا محالة تكون تلك الألفاظ التي يستعملها في إبراز مراداته من المحسوسات والمعقولات، وهي وافية بهما»^(٣٤). وفي موقفه هذا يعلن أن التمثيل الدلالي لا ينال المعاني^(٣٥)، إلّا إذا استعملت الألفاظ في إبراز

مرادات المتكلم من المحسوسات والمعقولات. والإبراز منفصل عن التمثيل، وهو من ما وراثياته.

اقترب السيد الخوئي في قصديته من المدرسة الألمانية المعاصرة، ومبدئها الشهير الذي يذهب إلى «أن كل الظواهر لها تكوينها القصدي الذي يوجه الإدراك نحوها تلقائياً»^(٣٦). وقد كان مطلباً جاداً في تأسيس علم نفس خاص بعلم الظواهر، يكون هدفه «الاختيار النسقي المنظم لأنماط وأشكال التجربة القصدية، ورد مكوناتها إلى مقاصدها الأولية، باعتبارها الخلفية الثابتة التي تؤسس عليها المعرفة اليقينية المطلقة»^(٣٧). وأما من جانب الفهم، فهو أقرب لـ (هابرماس) الذي حُدِّدَ الفهم عنده على النحو الآتي:

١. لفهم مغزى فعل من الأفعال، لا يكفي أن نطرح وصفاً خارجياً من طرف ثالث للسلوك.

٢. الفهم السديد لمغزى الفعل يعتمد على فهم صحيح للأسباب الداعية للقيام بالفعل.

٣. لا يمكن تفسير الأسباب؛ ومن ثمَّ الأفعال، تفسيراً صحيحاً إلا بمساعدة المعرفة المسبقة للأغراض والقيم والاحتياجات والرغبات والتوجهات البشرية.

٤. المغزى وراء فعل ما، والأسباب الداعية للقيام به، لها محتوى متاح في الأساس لكل من المفسِّر والفاعل، وليس حكراً على الفاعل وحده.

فيرى هابرماس أن النهج القياسي معيب؛ إذ يفترض خطأً أن البشر كائنات تحمل احتياجاتها ورغباتها قبل تفردتها ونزوعها للتجمع.^(٣٨)

ومما تقدّم، بدا الواضح أهم من الوضع عند السيد الخوئي، ممهداً بذلك لفكرة ما قبل تفهيم المعنى، فالوضع إجمالاً متعلق بالإرادة، وما خرج عن الإرادة لا يعدو عن كونه تداعياً للمعاني^(٣٩)، وهذه الإرادة مقومة لتفهم المعنى باللفظ، وتسقط فرضية أن تكون الدلالة صلاحية للدالات. ويمكن إعادة ترتيب هذه المبادئ، بأننا نفهم قبل أن نتواضع، ونتواضع قبل أن تستقر دلالة الألفاظ بكثرة الاستعمال، ونستعمل من دون أن نلتفت إلى محتوى وعلاقة ذاتية لهذا الاستعمال. وهذه الهرمية الثلاثية تفسر بقاء اللغة عند مستوى الحدس اللغوي للمتكلم، وأن الوضع في بعده المعرفي، غير معني بمتابعة معاني الألفاظ، وتخصيصها بها، ولا يمكن أن تتم خطوة إجرائية من هذا القبيل، من دون مراعاة الهرمية الثلاثية القائمة على الوضع والاستعمال.

ولمراعاة الدقة العلمية في الحديث عن هذه الهرمية الثلاثية، سأقف عند مفاصل النظرية على نحو عام، وهي مفاصل عيّنها بسهولة دارسو نظرية التعهد والالتزام. وسأكتفي بطريقة السيد كمال الحيدري في تعيينها، وهي عنده عبارة عن خصوصيات ثلاث، فُظْهر الأولى أن حقيقة الوضع في هذه النظرية تتقوم بالقصد والاختيار، والثانية تبين أن العلاقة الناشئة في الوضع ليست علاقة اللفظ بالمعنى، وإنما قائمة بين اللفظ وتفهم المعنى، والثالثة تقرّر أن محصول عملية الوضع هو الدلالة التصديقية، وليست الدلالة التصورية^(٤٠). وهذا أساس ما أشير إليه في الفقرة في أعلاه، وهو يترك مجالاً للتطبيقات اللغوية على نحو كلي.

وعلى نحو إجمالي، تبدو اللغة في مهمتها الأولى عند السيد الخوئي عاملاً من عوامل التفكير التي بإمكانها أن تحمل قصدية الإرادة إلى المتلقي، فيصبح اللفظ قاعدة لتمثيل الفهم، وليس لتمثيل المعنى، ويكون الإفهام من محققات الوضع، أما الارتباط والاختصاص بالمعنى فهو من توابعه. ومع هذا التحديد لا تنحصر

صلاحية الفهم بـ (الدال)، وإنما هو وسط معرفي، يرقى عن مستوى كونه وسيلة ناقلة، وهو ما يفسر سبق العلم بالوضع من المخاطب، وأما المتكلم فهو يلتزم بالتفهم لتحديد المعنى. وبمعنى آخر، نحن نتواضع في اللغة على الفهم في سبيل تحديد علاقة دلالية، ولا يمكن الرقي إلى محتوى هذه العلاقة، وهي في معزل عن إرادة وقصدية مستعملها. وبهذا يكون اللفظ مفهوماً للمعنى لا ممثلاً له.

نظريات مدرسة النجف في ميزان الدرس الحديث

ارتكزت نظرية المحقق العراقي على ثلاث جدليات شغلت الفكر اللغوي المعاصر، الأولى: هي علاقة المفهوم بالمصدق والأثر الدلالي المترتب على هذه العلاقة، والثانية: هي الاشتقاق الدلالي وعلاقة الكل بأجزائه، والثالثة: هي ترجمة اللغة الطبيعية إلى نماذج منطقية. وقد اتسعت رقعة هذه الجدليات على أرضية ثابتة للمفاهيم، مفادها أن لها قيماً ثابتة مستقلة في وجودها عن اللغة، «فللمفهوم كيانات خارج - لغوية: مجاله العوالم الممكنة، وحيزه الأشياء وقيم الصدق»^(٤١). وهذا المعيار العالمي، هو حقيقة ثابتة في الفكر الأصولي، وما اقترن منها في نظرية الوضع عند المحقق العراقي، هو أن المفهوم لديه ينتقل بالمصاديق بين الذهن والواقع، وما يتحقق من هذه المصاديق بالاستعمال يغير ما هي عليه ذهنياً، وكل ذلك تحت مظلة تعدد المصاديق للمفهوم الواحد.

يتعامل المحقق العراقي مع المصاديق تعامل القيمة المتغيرة في فلسفة الوضع اللغوي، وهي غير ملحوظة في وجودها إلا بالاقتران الحاصل بين اللفظ والمعنى، أي تفتقر في وجودها إلى نحو من العلاقة، وإلى المحتوى الدلالي لهذه العلاقة. فإذا انتهت مهمة المتكلم عند إيجاد هذه العلاقة، فإن ذلك لا يلغي حقيقة أن جوهر هذه

العلاقة قائم على تثبيت المفاهيم على مصادقات. والمشكلة التي تعترض ذلك، هي وجود دوال لا مصاديق لها في الواقع، ومثالها عند المحقق العراقي: «رأيت غولاً ذا أنياب»، وقد واجهت هذه المشكلة جميع المدارس المعاصرة، فمثلاً في مدرسة النحو المفهومي الأمريكية المعاصرة ظهرت في مثالها الآتي: «يريد جون وحيد قرن» وقد تخلصت من هذه المشكلة، أولاً: بأن جعلت الماصدق عبارة عن قيمة وليس واقعة، باعتبارها دوال من العوالم الممكنة نحو قيم الصدق^(٤٢). وثانياً: نقل العلاقة المفهومية من مفهوم يوافق كياناً فردياً يكون ماصدقه، إلى «علاقة بين فرد عيني وكيان مجرد»^(٤٣)، وهي لم تخرج عن خيارين اثنين ذكرهما المحقق الأصفهاني، لم يؤثر بعملية الربط بين الدال والمدلول، وإنما وجودهما اقترن بما فاض عن عملية الربط. وواقع الحال يثبت أن المعنى لدى العراقي قابل للاشتقاق، ويمكن أن تحمل علاقة الربط النحوية أكثر من متغير واحد (غول + أنياب)، بينما اكتفى مثال (النحو المفهومي) بمتغير واحد.

وأما مبدأ الاشتقاق، فقد اقترن عند المحقق العراقي بمبدأين، الأول منهما: تكون الملازمة في أساسها بين اللفظ والمعنى ذهنية ثم تصبح خارجية. والثاني: تكون خارجيتها قياساً في كون الخارج ظرفاً لمنشأ انتزاعها. وللتذكرة، فإن الأمر الانتزاعي هو حيثية وجودية لما كان له مطابق في الخارج، وأن الانتزاع هو عنوانات استنبطها الذهن من ملاحظة نحو علاقة بين شيئين^(٤٤). وعلى هذا المنوال فسر تشومسكي حدوث الشكل المنطقي، فهو يدعى عنده «بالمستوى السري للتمثيل، لأن ناتج هذا المستوى لم يعلن في الحقيقة من قبل المتكلم»^(٤٥).

وأما عملية الاشتقاق فقد وصفت في أعمال تشومسكي على النحو الآتي: طور (تشومسكي) و(ماي) المستوى الثالث للتمثيل النحوي، إلى جانب كل من البنية

العميقة، والبنية السطحية، وهو ما يسمى بالشكل المنطقي، وقد وصف بأنه مستوى التمثيل الذي يحدد دلالات الجملة على نحو كامل. وهو مكافئ لما عليه الجملة من الشكل الصوتي، فتمثيل صوت الجملة مشتق من بنيتها السطحية. وأما الشكل المنطقي فهو مشتق من البنية السطحية، بقواعد التحويل، وبالنوع نفسه من القواعد التي تشتق البنية السطحية من البنية العميقة^(٤٦). وما يتفق فيه هذا الكلام مع موقف المحقق العراقي، هو أن المثال المنطقي يحقق أجزاء الاشتقاق، ويخلق صلات افتراضية مع لوازم الجملة المسكوت عنها. وعندها تتم عملية التدليل كاملة.

وأما عن النموذج المنطقي لنظرية الوضع، فقد حدده المحقق العراقي بأنه عبارة عن إضافة نحوية تنتهي بمطابقة دلالية تصلح معياراً للتمثيل من نحو (المال لزيد) و (الجل للفرس). فالإضافة هي الرابط الموجد لكيانين اتفقا نطقياً على صلة الملازمة العقلية. وفيها يتحقق التمثيلان معاً. وعلى هذا يكون المحقق العراقي ككل الدالين «يسند المحتوى الدلالي لتعبيرات اللغة»^(٤٧) وينتهي المعنى في حدوده القصوى عند معاني القضايا المنطقية ومسلمات المعنى.

المحقق الاصفهاني والتأسيس لنظرية المعنى

وأما في نظرية المحقق الأصفهاني، فنلمس طريقاً آخر للمعنى، فبدلاً من لجوئه إلى العلاقات الدالة على معاني التعبيرات، نراه يأخذ طريق السيميائيين في البرهنة على تلك المعاني، وتحديداهم للمعنى يقرر «بالحقائق التي يفرضها وجود التعبيرات بوصفها ذات محتوى دلالي»^(٤٨)، بمعنى أن هناك عوامل تقف وراء التعبير ليكون التعبير دالاً، ولتقريب الفكرة أكثر، فإن عمل السيميائيين يقوم على الأشياء التي تعمل داخل مجتمع ما بوصفها علامة. «وتوضيح المعنى في

لغة مستعملة من قبل جماعة معينة، يتم بالكشف عن محتويات الحالات العقلية، لأعضاء تلك الجماعة^(٤٩). أكد المحقق الأصفهاني، أن الدال لا يضمّر علاقة أخرى غير ربطه الطبيعي بالمدلول؛ فالقاعدة التي تبني الاعتبار في مجاله النظري لا تلتفت إلى المصاحبات أو المضمّنات أو المضمرات التي يستدل على وجودها من علاقة اللفظ بالمعنى، فهذه كلها عنوانات انتزاعية ليست من الوضع في شيء. يقول في هذا الصدد: «إن الأمر الانتزاعي مما يحمل العنوان المأخوذ منه على منشئه، والحال أن الاختصاص والارتباط بنحو الاشتقاق لا يحملان على صيغة (وضعت)، كما لا يحمل الملك بالمعنى الفاعلي أو المفعولي على صيغة (بعت)، بل اللفظ هو المختص بالمعنى، وأحدهما مربوط بالآخر»^(٥٠).

وكما رفض فكرة أن يكون المعنى الظاهر من اختصاص اللفظ بالمعنى خاضعاً للاشتقاق، رفض تبعاً أن يكون هذا الاختصاص من المعاني المقولية؛ فأصبح أساس وجود اختصاص ربط المعنى باللفظ هو مجاوزة المعنى اللغوي المقولي، أي لا يمكن تحصيل ضبط للمعنى بإنشاء مقولات غير متفاوتة في الاعتبار. وما يفهم من ذلك أن المعنى المقترن بالصيغة اللغوية هو غير ما تتصف به الألفاظ في أول وضعها، فالصيغة هي الحد الفاصل بين الاعتبارية والقصدية، فما يحمل منها على أنها لفظ يرتبط بمعنى، لا يمكن إدخاله من ضمن المقولات اللغوية، فالمقولة اللغوية حادثة بعد عملية الربط، وغير مسؤولة عن الكشف عنها. ودليله على ذلك «أنه لا يرتاب أحد في أن طائفة يرون الارتباط بين لفظ خاص ومعنى مخصوص، ولا يرونه بينهما طائفة أخرى، بل يرونه بين لفظ آخر وذلك المعنى»^(٥١). وهذا أساس مبدأ الاعتبارية.

صنف المقولات عموماً بأنها «أجناس عالية للماهيات، ولا تصدق المقولة صدقاً خارجياً إلا إذا تحققت تلك الماهية في الخارج»^(٥٢). فهذه الطريقة في تمثيل المعنى لا تكشف ماهية الدال وإنما تجعل له وظيفة غير ملتبسة بطبيعته، فالاختصاص بين اللفظ والمعنى، لا يطلب في وجوده تحقيق مطابق له في الخارج، ولم يختلف اللفظ والمعنى في حال اختصاصهما، «بل هما على ما كانا عليه من الذاتيات والأعراض»^(٥٣). أي أن التوظيف الدلالي لم يبلغ ما يتحقق به الدال في عنوانه الأول وارتباطه الاعتباري بالمعنى. وبذلك يصبح للدال نظامه الخاص به، «وما لم ينضم إلى اللفظ -مثلاً- حيثية عينية، لا يعقل الحكم بوجود الاختصاص فيه، وقيامه عيناً به قيام العرض بموضوعه»^(٥٤).

يركز المحقق الاصفهاني على هذه الخصوصية للدال، ويبعد فكرة إعادة تمثيله، بل ويرفضها بشكل قاطع، ويرفض وصفه بأي حد مقولي له صلة بالعالم الخارجي، وما نفهمه من صلته بالعالم الخارجي، أنها السبب الرئيس في إعادة تمثيل الدال بما يضم فيه من دلالات أخرى. ويستند في ذلك إلى التفريق بين المفهوم الإضافي، ومقولة الإضافة نفسها، فيذهب إلى أن هنالك فرقاً «بين كون المفهوم من المفاهيم الإضافية، وبين صدق حد مقولة الإضافة على شيء، والمسلم به هو الأول، والنافع للخصم هو الثاني»^(٥٥).

وبناء على ما تقدّم، يرى أن المقولة بوصفها حداً إضافياً، لغوياً أو غير لغوي، مقترنة بالعالم الخارجي، ووجودها مثار للجدل تنقل الواقعة الكلامية إلى صور مختلفة. ولكن السؤال الذي يطرح نفسه هنا هو: هل عدم استدعاء الخارج هو الذي يمنح المفاهيم صفة نهائية غير مقترنة بالمقولة؟ ومن المؤكد أن ليس هذا هو المقصود؛ ففي الفعل (بعت) هناك ملكية بالمعنى (الفاعلي والمفعولي)، واختصاص من اللفظ

بمعنى معين له، هذه الأشياء التي يتضمنها الفعل ليست إضافات مقولية، ترتبط بالواقع صدقاً أو كذباً، بل إن «مفهومهما - أي الملكية والاختصاص - من المفاهيم الإضافية المتشابهة الأطراف؛ بحيث لو وجدا في الخارج حقيقة كانا من حيثيات ما له مطابق في الأعيان»^(٥٦).

يتحدث الأصفهاني هنا عن الدال من الناحية الكلية، ويشير إلى مستواه الجزئي من الناحية الافتراضية، وهي ناحية ممتنعة ابتداءً. فالمفهوم لا يمتلك مدلولاً من الناحية الجزئية ولا يكون له ذلك، وهذا المدلول هو المرجع الخارجي المشار إليه في الخارج. وهذا التصنيف يفرّق بين الدال من ناحية وجوده الكلي الذي يحقق به مفهوماً، وبين الدال في مستواه الإشاري الجزئي الذي ينتهي عند المدلول أو المرجع الخارجي. فكل لفظ يكون له مفهوم لا يمكن أن يكون له مدلول أو مشار إليه في الخارج، وحينما يقول إن الملكية من المفاهيم الإضافية المتشابهة الأطراف، فإنه يقصد العناصر الأولية التي يركز عليها المفهوم بوصفه بنية إضافية قابلة للاشتقاق، ولكن هذا الاشتقاق يقرب أطراف البناء من المدلول وحيثياته، ولكن لا يمكن نسبة مدلول لها على نحو صريح. فالمفهوم له بنية خاصة غير بنية الماصدق التي تبدأ من المدلول أو المشار إليه في الخارج.

فما يميز المفاهيم، وبداية وضع الألفاظ هو أنها تظهر على شكل فحوى، فهي «غير موجودة بوجودها الحقيقي، بل بوجودها الاعتباري بمعنى: أن الشارع أو العرف أو طائفة خاصة يعتبرون هذا المعنى لشيء أو لشخص؛ لمصلحة دعوتهم إلى ذلك، كما في التنزيلات والحقيقة الادعائية»^(٥٧). وكلتا هاتين تثلان فحوى الألفاظ وليس مدلولها، ويبرهن الأصفهاني بهما أن المقولات من المباني القائمة على المدلول، وأن المفاهيم الإضافية لا يمكن أن توصف بهذا الوصف لثلاثاً يختلط الأمران، وإذا

قارنا ما انتهى إليه العراقي بهذا الموضوع، تكون الإضافة النحوية عند الأصفهاني، ليست من باب نحو المقولات التي شاع استعمالها بناءً على مرجعية كل مقولة نحوية كالفاعلية والمفعولية. فالصحيح أن الإضافة النحوية تمتلك فحوى تبدأ كلياً بالملكية في قولنا (بعت). وليست مقولة إضافية غايتها صدق حدها على الفاعلية والمفعولية؛ فالملكية مفهوم إضافي، والفاعلية والمفعولية مقولتان إضافيتان.

يرى المحقق الأصفهاني أن استحقاقات الاعتبار في البنية الذهنية للحدود والمقولات لا تبدأ إلا وهي مجردة من تبعات التقسيمات والتصنيفات، وهذه هي البداية الطبيعية للمعنى عنده. ولو قربنا الأمر إلى البنية التركيبية اللغوية، سنجد بحسب رأيه أن الجملة النحوية لا تبدأ ذهنياً من مقولة الحدث أو الفاعلية أو المفعولية التي تضم أدلة ومتعلقات متعددة تكشف بها عن وجودها الذهني المجرد، وإنما هناك ما هو أكثر تجريداً ويمكنه أن يضم هذه المقولات في مسار بنائها الذهني. بمعنى أن الأصل الذهني الافتراضي يمهد لمقولات وهذه المقولات هي من تتصل بالواقع. وهذه السلسلة يحددها بقوله: «أما نفس الاعتبار فهو أمر واقعي قائم بالمعتبر، وأما المعنى المعتبر فهو على حد مفهوميته وطبيعته، ولم يوجد في الخارج، وإنما وجد بمعنى صيرورته طرفاً لاعتبار المعتبر، فينسب إليه الوجود، فالموجب والقابل - في صيغة بعت - مالكان، والعوضان مملوكان في عالم اعتبار الشارع أو العرف، لا في الخارج مع قطع النظر عن اعتبارهما»^(٥٨).

سنفهم أن نظرية الاعتبار ليست من باب التلازم الدلالي الذي ذهب إليه المحقق العراقي فالفرق بينهما واضح، وأهم ما في هذا الفرق: أن نظرية العراقي لا تفصل بين المفهوم والمقولة في تحقيق التلازم بين اللفظ والمعنى، بينما في نظرية الاعتبار تتأخر المقولة في الظهور، فيتصدر الاعتبار للوضع، ويختزل ما يمكن أن

تُجْرِيهِ الْمُقُولَةُ مِنْ حُدُودِ مُضَافَةٍ، أَوْ مُسْقِطَةٍ عَلَى الْوَاقِعِ. بِمَعْنَى أَنَّ الْمُحَقِّقَ الْأَصْفَهَانِي يَضَعُ فَارِقاً نَوْعِيّاً بَيْنَ الْإِضَافَتَيْنِ، فَالْمَفَاهِيمُ الْإِضَافِيَّةُ لَيْسَتْ إِسْقَاطِيَّةٌ وَلَا تَتَّصِلُ بِالْوَاقِعِ، وَإِضَافَتُهَا إِضَافَةٌ اعْتِبَارِيَّةٌ، وَهِيَ السِّمَةُ السَّائِدَةُ فِي كُلِّ مَفْهُومٍ يَتِمُّ وَضْعُهُ، بَيْنَمَا الْمُقُولَاتُ ذَاتُ الْحُدُودِ وَمِنْهَا النُّحْوِيَّةُ، ذَاتُ وَظِيفَةٍ إِسْقَاطِيَّةٍ فِي الْأَسَاسِ، وَالْقِيَمِ الْإِفْتِرَاضِيَّةِ فِيهَا تَابِعَةٌ أَوْ تَهْيِمُنُ عَلَيْهَا الْإِضَافَةُ الْأُولَى.

وَفِي خُطْوَةٍ أَوْسَعٍ يُدْخِلُ الْمَعْنَى الْمَعْتَبَرَ فِي تَصْنِيفَيْنِ هُمَا الْمُبَاشَرَةُ وَالتَّسْبِيبُ. أَيْ بَيْنَ وَجُودِ مَعْلَلٍ وَآخَرٍ غَيْرِ مَعْلَلٍ. فَالْمَعْلَلُ وَجَدَ لِيُضْمَرَ أَطْرَافَ الْمَفَاهِيمِ الْمُتَشَابِهَةِ، وَيَجْعَلُ مِنْ صِيرُورَةِ الْمَفْهُومِ طَرَفاً، أَمراً مُمْكِناً، لِتَسْهُلَ نِسْبَةُ الْوُجُودِ إِلَيْهِ. فَالْمَعْنَى الْمَعْتَبَرُ هُنَا مَفْهُومٌ يَضْمُرُ مَجْمُوعَةٌ مِنَ الْأَدَلَةِ الَّتِي تَوْصِلُ إِلَيْهِ، بِمَعْنَى أَنَّهُ يَمْتَلِكُ بَرَهَاناً حَاجِجاً ذَاتِياً لَا خَارِجِياً، وَسَبَبٌ ذَلِكَ يَعُودُ إِلَى اشْتِغَالِهِ عِنْدَ مَنْطِقَةِ الْأَطْرَافِ، وَضَمْنِ عِلَاقَةِ التَّشَابُهِ؛ فَمَثَلاً الْإِيجَابُ وَالْقَبُولُ بَيْنَ مُتَعَاقِدَيْنِ «جَعَلَهُمَا الشَّارِعُ سَبَباً يَتَوَصَّلُ بِهِ إِلَى اعْتِبَارِ الشَّارِعِ لِلْمَلَكِيَّةِ»^(٥٩). فَمَفْهُومُ الْمَلَكِيَّةِ حِينَ يَدْخُلُ مَجَالَ السَّبَبِيَّةِ لَا يَفْقِدُ صِلَتَهُ بِوُجُودِهِ الْإِعْتِبَارِيِّ الْأَوَّلِ الَّذِي هُوَ وَجُودٌ بِالْمُبَاشَرَةِ وَعَدَمُ الْإِفْتِقَارِ إِلَى وَاسِطَةٍ. وَهَكَذَا يَقَرُّرُ الْمُحَقِّقُ الْأَصْفَهَانِي أَنَّ «الْمَلَكِيَّةَ تَوْجَدُ بِوُجُودِهَا الْإِعْتِبَارِيِّ مِنَ الشَّارِعِ بِالْمُبَاشَرَةِ، وَمِنْ الْمُتَعَاقِدَيْنِ بِالتَّسْبِيبِ»^(٦٠). فَنَحْنُ نَصِلُ إِلَى الْمَلَكِيَّةِ الْإِعْتِبَارِيَّةِ عِبْرَ السَّبَبِيَّةِ، وَلَا تَنْعَكُسُ الصُّورَةُ.

وَبَاتَ وَاضِحاً أَنَّ الْمَفْهُومَ غَيْرَ قَابِلٍ لِأَنَّهُ يَكْشِفُ عَنْهُ لِأَنَّهُ غَيْرُ مَوْجُودٍ عَلَى نَحْوِ الْحَقِيقَةِ، وَإِنَّمَا يَسْتَدِلُّ عَلَيْهِ بِالْوَصْفِ الْقَائِمِ فِي ذَاتِ الْمَعْتَبَرِ، وَوُجُودِهِ يَنْسَبُ لِعَتِبَارِ الْمَعْتَبَرِ، وَالصُّورَةُ الذَّهْنِيَّةُ الَّتِي يَسْتَدْعِيهَا الدَّالُّ لِلْمَعْنَى، مُرْتَبِطَةٌ بِسُلْسَلَةٍ مِنَ الْإِعْتِبَارَاتِ، لَا صِلَةَ لَهَا بِالْمَصَادِيقِ الْوَاقِعِيَّةِ، وَلَا يُمْكِنُ أَنْ تَكُونَ هَذِهِ الْأَخِيرَةُ مَصْدَرُ كَشْفِ عَنْهَا. وَبِنَاءٍ عَلَى هَذِهِ النَتِيجَةِ يَكُونُ وَجُودُ الْمَفَاهِيمِ بِحَدِّ ذَاتِهِ مَعْبَرّاً عَنْ صِلَتِهَا

المباشرة بالمعتبر. وعلى هذا النحو يتجاوز الاعتبار أمرين؛ أولهما: وقوع الترادف في اللغة، وثانيهما: ربط الدال اللغوي بالأفكار. فهادام في الأولى غير معني بالكشف عن مصاديق وإنشاء علاقة بينها، فإن الاعتبار في ارتباط اللفظ الخاص بالمعنى الخاص، ينقل العلاقة إلى لحظة الاستعمال، من دون أن يكون شرطاً فيها، أي ينشأ الاعتبار على نحو الاستقلال عن الاستعمال. ومع كثرة الاستعمال لا يمكن منع التداخل بين المعاني والألفاظ؛ وعلى ذلك جرى التمييز بين الوضع التعيني، والوضع التعيضي، أي بين بداية الاستعمال وكثرته. وأما من جانب الفكرة، فإن الاعتبار يعوّض عن أن تنصدر الفكرة مرتبة ذهنية مجردة وثابتة، كما يحدث في نظرية الأفكار؛ فصار هناك اعتبار خاص واعتبار عام يحدده الشارع، وركيزة المحقق الأصفهاني فيهما هي ما اصطلاح عليه بالمفاهيم الإضافية. فمتى وجد اللفظ بمعنيين، فإن مسوغ ذلك بالاعتبار. وكذلك الحال إذا وجد معنيان في لفظ واحد. وعلى الحاليين لا يرتبط اللفظ بفكرة، ولا بمرجع خارجي.

إلى هذا الحد لا تبدو البنية الذهنية الإنسانية بحاجة إلى تأسيس مقولة لغوية لتحديد بنية مجردة للدال اللغوي. والسبب في ذلك بحسب المحقق الأصفهاني أن المعنى أو المفهوم هو موجود اعتباري، وكذا يسير الحكم على الدال الذي يرتبط بهذا المفهوم، وكل علاقة تسيبية بين الدال والمدلول لابد أن يكون أصلها الوجود الاعتباري الذي هو أصل وجود المعنى أو المفهوم يقول: وقد لا يكون المعنى المعتبر تسيبياً؛ كالاختصاص الوضعي، فإنه لا حاجة في وجوده إلا إلى الاعتبار من الواضع. ومن الواضح أن اعتبار كل معتبر قائم به بالمباشرة، لا بالتسبيب،... فتخصيص الواضع ليس إلا اعتباره الارتباط والاختصاص بين لفظ خاص ومعنى خاص، كما تقدم.

إرادة التفهيم ومبادئ (كرايس)

كما تقدم في نظرية الفهم والدلالة التصديقية المبنية على مباحث السيد الخوئي، اتفق البحث الأصولي على مبادئ عامة لتحقيق الدلالة القصدية، وهذه المبادئ قريبة جداً من ما سمي ببرنامج (كرايس) الذي ينص على أن المعاني يمكن أن ينظر إليها من خلال دعوتين مترابطتين، وهما على النحو الآتي:

١. إن الحقائق المحيطة بما تعنيه التعبيرات المنطوقة، هي التي تكون مفسّرة ومحللة، من ناحية كونها حقائق تدور حول ما يعنيه المتكلم بنطقه لها.

٢. إن هذه الحقائق الدائرة حول ما يعنيه المتكلمون بنطقهم يمكن أن تفسّر من ناحية مقاصدهم، والأطروحتان تختزلان المعنى إلى محتوى قصدي للمتكلمين^(٦١).

ومقابل هذه الدعوة، اشترط الأصولي في الدلالة القصدية ما يأتي: أن يكون المتكلم عالماً باللغة، وأن يكون في مقام البيان والإفادة، وأن يكون جاداً لا هازلاً، وأن لا ينصب قرينة على خلاف المعنى الحقيقي^(٦٢). والفكرتان متقاربتان كثيراً، ولكن لم ترق هذه الأفكار إلى مستوى نظرية الفهم عند السيد الخوئي، فمن ناحية (كرايس) فإنه من الصعب إطلاق تسمية الحقائق على ماحوليات المتكلم، وإنما هي وقائع، وآليات الفهم والتفسير هي التي تجعل منها حقائق، فتقلب إلى دالة حقيقية تنبئ عن المتكلم. وبوصفه راع لعملية الفهم، فإن اللغة لا تتوقف عند الوقائع التي تختص به، وإنما تعيد إنتاج ذاتها، مع كل مرة يغير فيها المتكلم فهمه. ومن هنا يعدّل السيد الخوئي نظرية المقاصد، فلا تصبح هذه النظرية بعد انقلاب كل متكلم إلى واضح، مختصة بالمشارك المعرفي بين متكلم وسماع، وإنما تتحدد مهمتها بخضوع الثاني لعمليات فهم الأول. فإذا نصت اللغة المتواضع عليها على إرادة الأول، فإنها ستحدد بعمليات تأويلية مكافئة لتلك الإرادة عند الثاني، ولا تنفك هذه العملية

عن ضرورة وجود الطرفين ولو على نحو الافتراض. وهذا الوجود الضروري يلغيه (كرايس) في شرطه الثاني.

تنتفي عملية الوضع من منظور السيد الخوئي عند انتفاء الفهم، وحينها تعطل آليات التأويل التي تجعل من وقائع المتكلم حقائق راسخة في اللغة، وسيؤدي هذا الأمر إلى غموض السياقات على المتلقي. وأول مظاهر الغموض ستؤدي إلى تحويل عمليات التأويل المباشرة، إلى مكونات تركيبية متوسعة وخارجة عن نطاق البنية الأصلية. بمعنى أن إرادة التفهيم نصت على واقعة تركيبية معينة، تنتقل بحيثية تامة إلى المتلقي، ولا يمكن لأجزائها أن تتسع بحسب عمليات استباقية من المتلقي، وكل عملية تحليل تصادفها مثل هذه الأسبقيات، ستكشف بالضرورة عن انتفاء عملية الفهم. وبهذا غيرت وجهة السيد الخوئي طريقة تحليل اللغة، والنظرة إلى المكونات التركيبية، فهي عنده قرينة الدليل المباشر، وضياح الدليل في البنية سيؤدي إلى انهيار الفهم، وسقوط البنية في العدم، وإلغاء القصدية وعملياتها التأويلية.

سيكون كل تأويل متعدد الأوجه يقوم به المتلقي، عند السيد الخوئي، صادراً عن ضياح القصدية، واللجوء إلى البنية حينها سيؤدي إلى قطيعة تامة في هذه القصدية، وتحويلها إلى قصديات متعددة. إن تعديل هذا المسار يقتضي تعطيل الإجراء التأويلي، وهذا لا يتم مع تعدد التلقي، إلا إذا كانت القصدية مقومة على مبدأ المتلقي (الأفضل). وهو على مبادئ (كرايس) سيكون المتلقي الأكثر تأثيراً في نقل القصدية، بينما هذا الشرط مقرون بقوة الفهم عند السيد الخوئي، وليس من تأثير مباشر للمتلقي الأفضل على مسار القصدية، مادام سينقل واقعة الفهم، واستدراكها في الخارج.

... الخاتمة ...

على صغر مساحة التأليف في نظرية الوضع، نجد أن ما كُتب فيها من قبل الأصوليين يرقى إلى المستوى النظري، ولنظريات متعددة. وقد دافعت مدرسة النجف الأصولية المعاصرة عن مشتركات معرفية لهذه المادة، ظهرت واضحة في هذه الورقة البحثية، وأهم هذه المشتركات، أن علماء هذه المدرسة جعلوا الوضع اللغوي يمتد إلى طرائق الاستعمال اللغوية، ولا يقتصر على عوامل نشأة اللغة.

مثّلت نظرية المحقق العراقي رحمه الله البعد الدلالي لنظرية الوضع، وأخرج لنا قواعد دلالية ترقى إلى مستويات متقدمة في البحث الدلالي. وأُشّر بدقة إلى منافذ تطوير هذا البحث، بما فيها المستويات المنطقية المتعلقة بالاشتقاق الدلالي وقيمة الصدق، والمنطق المفهومي المتعلق بهذه المطالب. وقد فُسر البنية التركيبية للجملة بمحتواها الدلالي، وأن التمثيل الدلالي للبنية التركيبية هو طور معرفي منتقل من استعداد الدال للدخول في علاقة تلازم، إلى فهم المنشئ لتصوره، وصولاً إلى إحداث حقيقة لغوية بينهما تأتلف مع جملة من التغيرات التي يفترق إليها ظرف الاستعمال.

وأما المحقق الأصفهاني، فنظرية الوضع لديه أخذت طابعاً سيميائياً بعيداً عن البحث الدلالي، ووضع مفهوم الاعتبار على نحو يتناسب وقواعد وأنظمة نشوء نظام العلامة في المجتمع. ثم بنى قاعدة التلازم بين الدال والمدلول على مستويات متقدمة من البحث السيميائي تفوق قاعدة الاعتبارية. وفي مثل هذا التأسيس لتمثيل المعنى، جرّد المحقق الأصفهاني هذا الأخير من المحتوى الدلالي، وعمليات

الاشتقاق التي ترى وجود كل دلالي يساوي مجموع أجزائه، وكما أبعد هذا الأمر، قلل من أهمية وجود المرجع الخارجي لتوثيق المعنى. وفي كل موضع الردود هذه أخذ بمبدأ الاعتبار وجعله قاعدة نظرية لتمثيل المعنى، تناسب أنظمة العلامة.

وفي كتابات السيد الخوئي، بلغت نظرية الوضع مكاناً غير مسبوق في هذه المدرسة، فقد اختار رأياً يجمع بين الجانب النفسي، والجانب العقلي في وضع الألفاظ على المعاني. وكان هذا الرأي قد ظهر أولاً في كتابات النحوي والأصولي الشهير، رضي الدين الاستربادي، وحين وصل إلى السيد الخوئي ارتقى إلى أن بلغ درجة النظرية. ومع قوة هذه النظرية لم نلاحظ من الأوساط المعرفية الأصولية أحداً يشير إلى أهميتها، وواقع الحال أنها على المستوى العالمي تحاكي أفضل النظريات التي عاجلت موضوعة الفهم، والنظريات التي أخذت بمبدأ التواصل، ومن أسس لنظرية المقاصد اللغوية، في القرن العشرين. وقد استقر في هذه الورقة البحثية أن هذه النظرية بحاجة إلى دراسات متأنية لانتشالها من العزلة التي تشهدها في الأوساط الأصولية.

بقي أن ننوه إلى أن هذه الورقة البحثية لم تتطرق إلى نظرية (القرن الأكيد) التي تبناها السيد الشهيد محمد باقر الصدر، لسبب بسيط هو أن هذه النظرية من النظريات المستحدثة في مدرسة النجف المعاصرة، وهي متأثرة بأبحاث النظرية الشرطية التي وضعها عالم الفسلجة الروسي بافلوف، وعلى سعة تأثير هذه النظرية في الدرس اللساني في النصف الأول من القرن العشرين، إلا أن النصف الثاني منه وضعها موضع النظريات التاريخية في تأثيرها على البحث اللساني.

وللسببين لم تتعرض هذه الورقة لهذه النظرية، أملاً في أن يعاد النظر فيها في بحث خاص بها، ومن الله التوفيق.

١. نشر القسم الاول في مجلة العميد: م٢. ع/٣-٤. ذو الحجة ١٤٣٣-٢٠١٢.
٢. من تجارب الاصوليين في المجالات اللغوية، السيد محمد تقي الحكيم، ط١، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت، ٢٠٠٢-١٤٢٣. ٢٨.
٣. نهاية الأفكار: تقرير بحث المحقق ضياء العراقي، البروجردى ت ١٣٨٣، مؤسسة النشر الإسلامي، قم، د. ت. ١/ ٢٣.
٤. من تجارب الأصوليين: ٢٨.
٥. نهاية الأفكار: ٢٥.
٦. نفسه: ٢٦.
٧. نهاية الدراية في شرح الكفاية: الشيخ محمد حسين الأصفهاني، مؤسسة آل البيت، قم. (نسخة شبكة المعلومات) ٤٥.
٨. المعجم الاصولي: الشيخ محمد صنقور علي البحراني، نسخة شبكة المعلومات، ١/ ٣٥٥.
٩. نهاية الأفكار: ٢٧.
١٠. نفسه: ٢٦.
١١. من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية: ٢٨.
١٢. نفسه: ٢٩.
١٣. نفسه: ٢٩.
١٤. نهاية الافكار: ٢٦.
١٥. نفسه: ٢٦.
١٦. نفسه: ٢٦.
١٧. نفسه: ٢٧.
١٨. نهاية الدراية في شرح الكفاية، محمد حسين الأصفهاني، مؤسسة آل البيت لإحياء التراث، قم، د. ت. ص ٤٤.
١٩. الموسوعة الفقهية الميسرة: الشيخ محمد علي الانصاري، ط٢، مجمع الفكر الإسلامي، قم، ١٤٢٤. ٤ / ١٣٤.
٢٠. نهاية الدراية: ٤٥.
٢١. نفسه: ٤٤.
٢٢. نفسه: ٤٥.

٢٣. مفهوم المعنى: د. عزمي إسلام، جامعة الكويت، حويلات كلية الآداب، الرسالة الحادية والثلاثون، ١٩٨٥. ٨٧.

٢٤. المعجم الاصولي: الشيخ محمد صنفور علي البحراني، ١ / ٣٠١.

٢٥. نفسه: ٤٤.

٢٦. نفسه: ٤٦.

٢٧. نفسه: ٤٧.

٢٨. نفسه: ٤٧.

٢٩. نفسه: ٤٧.

٣٠. البحث النحوي عند الأصوليين: ٢٧٣، ٢٧٤.

٣١. أبعاد التقارير، تقرير بحث النائي، أبو القاسم الخوئي، ط ٢ قم ١٤١١. ١ / ١٠

٣٢. محاضرات في أصول الفقه: تقرير بحث الخوئي، للفياض، ط ١، قم، ١٤١٩. ١ / ٥١

٣٣. محاضرات السيد كمال الحيدري، المحاضرة ٦٦، تاريخ نشرها: ١ / ٩ / ٢٠١٢. على الرابط

/37819/09/http://alhaydari.com/ar/2012

٣٤. محاضرات في أصول الفقه: ٥١-٥٢.

٣٥. تنبه السيد كمال الحيدري إلى ذلك، فالتكلم لا يستعمل الألفاظ في إبراز المعاني، وإنما لإبراز

المراد من المحسوسات والمعقولات. ينظر: محاضرات السيد كمال الحيدري. مصدر سابق.

٣٦. الفينومينولوجيا عند هوسر، دراسة نقدية في التجديد الفلسفي المعاصر: سماح رافع محمد،

ط ١، بغداد، ١٩٩٠. ١٨٦.

٣٧. نفسه: ١٨٦.

٣٨. يورجن هابرماس، مقدمة قصيرة جداً، تأليف: جيمس جوردن فينليسون، ترجمة أحمد محمد

الروبي، مراجعة: ضياء وراد، ط ١، مؤسسة هندواي، القاهرة، ٢٠١٥. ٣٨.

٣٩. يقول الشيخ المظفر: الحق أن الدلالة تابعة للإرادة، وأول من تنبه لذلك الشيخ نصير الدين

الطوسي. أصول الفقه: الشيخ محمد رضا المظفر، ط ٢، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤١٠،

١ / ١٨. ونص قول الشيخ نصير الدين الطوسي هو: فما يتلفظ به، ويراد به معنى ما، ويفهم

منه ذلك المعنى، يقال له: إنه دال على ذلك المعنى. وما سوى ذلك مما لا تتعلق به إرادة

التلفظ..... فلا يقال له: إنه دال عليه. الإشارات والتنبيهات: لأبي علي بن سينا، شرح

نصير الدين الطوسي، تح. د. سليمان دنيا، ط ٣، دار المعارف، القاهرة. ١ / ١٤٤.

٤٠. محاضرات السيد كمال الحيدري. مصدر سابق.

٤١. المنطق في اللسانيات: ينس ألوود وآخرين، ترجمة عبد المجيد جحفة، ط١، دار الكتب
الجديدة المتحدة، بنغازي، ٢٠١٣. ص ١٧٦.
٤٢. نفسه: ١٧٦.
٤٣. Montague Semantics, Stanford encyclopedia philosophy, First published
Mon Nov 7, 2011; substantive revision Thu Feb 25, 2016
٤٤. المعجم الأصولي: ١ / ٣٥٥.
٤٥. Logical Form and Quantifier Raising. Referat: Robert May (1977) The Syntax-
.Uni Potsdam. P.1 .08/Semantics Interface WS 07
٤٦. Ibid. p.1.
٤٧. Theories of Meaning, Stanford encyclopedia philosophy, First published Tue
Jan 26, 2010; substantive revision Wed Apr 23, 2014
٤٨. Ibid. p.1.
٤٩. Ibid. p.1.
٥٠. نهاية الدراية في شرح الكفاية: ٤٥.
٥١. نفسه: ٤٥.
٥٢. نفسه: ٤٥.
٥٣. نفسه: ٤٥.
٥٤. نفسه: ٤٥.
٥٥. نفسه: ٤٦.
٥٦. نفسه: ٤٦.
٥٧. نفسه: ٤٦.
٥٨. نفسه: ٤٦.
٥٩. نفسه: ٤٧.
٦٠. نفسه: ٤٧.
٦١. Theories of Meaning, Stanford encyclopedia philosophy, First published Tue
Jan 26, 2010; substantive revision Wed Apr 23, 2014
٦٢. الموجز في أصول الفقه، ١٣.

١. أجود التقارير، تقرير بحث النائي، أبو القاسم الخوئي، ط ٢، قم ١٤١١.
٢. الإشارات والتنبيهات: لأبي علي بن سينا، شرح نصير الدين الطوسي، تح. د. سليمان دنيا، ط ٣، دار المعارف، القاهرة.
٣. أصول الفقه: الشيخ محمد رضا المظفر، ط ٢، مؤسسة الأعلمي، بيروت، ١٤١٠.
٤. البحث النحوي عند الأصوليين، د. مصطفى جمال الدين، بغداد ١٩٨٠.
٥. الفينومينولوجيا عند هوسر، دراسة نقدية في التجديد الفلسفي المعاصر: سماح رافع محمد، ط ١، بغداد ١٩٩٠.
٦. محاضرات في أصول الفقه: تقرير بحث الخوئي، للفيض، ط ١، قم ١٤١٩.
٧. المعجم الأصولي: الشيخ محمد صنقور علي البحراني، نسخة شبكة المعلومات.
٨. مفهوم المعنى: د. عزمي إسلام، جامعة الكويت، حوليات كلية الآداب، الرسالة ٣١، ١٩٨٥.
٩. من تجارب الأصوليين في المجالات اللغوية، السيد محمد تقي الحكيم، ط ١، المؤسسة الدولية للدراسات والنشر، بيروت ٢٠٠٢-١٤٢٣.
١٠. المنطق في اللسانيات: ينس ألوود، ترجمة عبد المجيد جحفة، ط ١، دار الكتب الجديدة المتحدة، بنغازي، ٢٠١٣.
١١. الموجز في أصول الفقه، جعفر السبحاني، ط ١١، قم ١٤٢٥.
١٢. الموسوعة الفقهية الميسرة: الشيخ محمد علي الانصاري، ط ٢، مجمع الفكر الإسلامي، قم ١٤٢٤.
١٣. نهاية الأفكار: تقرير بحث المحقق ضياء العراقي، البروجدي ت ١٣٨٣، مؤسسة النشر الإسلامي، قم. د. ت.
١٤. نهاية الدراية في شرح الكفاية: الشيخ محمد حسين الأصفهاني، مؤسسة آل البيت، قم (نسخة شبكة المعلومات).
١٥. يورجن هابرماس، مقدمة قصيرة جداً، تأليف: جيمس جوردن فينيلسون، ترجمة أحمد محمد الروبي، مراجعة: ضياء ورا، ط ١، مؤسسة هنداي، القاهرة ٢٠١٥.
١٦. محاضرات السيد كمال الحيدري، المحاضرة ٦٦ تاريخ نشرها ١/٩/٢٠١٢ على الرابط <http://alhaydari.com/37819/09/ar/2012>
17. Logical Form and Quantifier Raising. Referat: Robert May (1977) The Syntax-Semantics Interface WS 0708/. Uni Potsdam.
18. Montague Semantics, Stanford encyclopedia philosophy. Mon Nov 7, 2011; substantive revision Thu Feb 25, 2016.
19. - Theories of Meaning, Stanford encyclopedia philosophy. First published Tue Jan 26, 2010; substantive revision Wed Apr 23, 2014.